

أهم العوامل السياسية المؤثرة في عجز الموازنة العامة للدولة في الجمهورية اليمنية (دراسة قياسية للفترة 2000-2019م)

أ.م.د. محمد نايف محمود جمعة

الباحثة / نضال صالح علي

كلية الإدارة والاقتصاد – قسم علوم مالية ومصرفية

جامعة الموصل، العراق

قبول البحث: 30/08/2021

مراجعة البحث: 20/08/2021

استلام البحث: 25/07/2021

الملخص للدراسة:

هدف البحث إلى التعرف على أهم العوامل السياسية المؤثرة في عجز الموازنة العامة للدولة باليمن، خلال الفترة 2019/2000م، في ضوء منهج التحليل القياسي؛ باستخدام تقنيات واختبارات التحليل الإحصائي القياسي للبيانات والمؤشرات السياسية والمالية الحقيقية، وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: أن معدل نمو العجز في الموازنة العامة للدولة باليمن خلال الفترة 2019/2000م، بلغ (2.44) وهو مؤشر يدل على نمو حجم العجز السنوي، حيث تبين أن أعلى درجة عجز كانت في الخمس السنوات الأخيرة للفترة (2019-2015) حيث بلغت (43.89%)، يليها الخمس السنوات السابقة لهذه المرحلة بدرجة عجز بلغت (27.1%) للمرحلة (2014-2010)، يليها المرحلة السابقة لها (2009-2005) بدرجة عجز بلغت (19.75%) فيما تبين أن أقل معدل عجز كان في المرحلة الأولى (2004-2000) بدرجة بلغت (9.25%). كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي أن أهم العوامل السياسية المؤثرة في عجز الموازنة للجمهورية اليمنية خلال فترة الدراسة، هو العامل (PX3d2_YEM) وهو مؤشر (الفساد السياسي)؛ حيث بينت نتائج الدراسة أن هذا العامل يستطيع أن يفسر حدوث التغير في عجز الموازنة بنسبة (86.0%)؛ وأن النموذج القياسي الذي تم توقيفه، للمتغيرات السياسية المؤثرة في عجز الموازنة العامة لدولة اليمن يختزل إلى الصورة القياسية التالية: $YEx\ YEM = 16.594 - 2.31PX3$. وفي ضوء نتائج الدراسة قدمت الباحثة جملة من التوصيات والمقترحات.

مصطلحات الدراسة: الموازنة العامة، اليمن، العوامل السياسية.

The most important political factors affecting the state budget deficit in the Republic of Yemen (standard study for the period 2000-2019)

Prof. Mohamed Nayef Mahmoud Gomaa

Researcher, Nidal Saleh Ali

Department of Financial and Banking Sciences, College of Administration and Economics,
University of Al Mosul, Iraq

Abstract

The study aimed to identify the most important political factors affecting the state budget deficit in Yemen, during the period 2000/2019, in the light of the standard analysis method; Using the techniques and tests of standard statistical analysis of real political and financial data and indicators, the study reached several results, the most important of which are: The deficit growth rate in the general state budget in Yemen during the period 2000/2019 AD, was 2.44 which is the index shows the growth of the size of the deficit annual, which shows that the highest degree of deficit was in five years, the last period (2015-2019) where he reached (43.89%), followed by the five years preceding this stage with a deficit degree of (27.1%) for the stage (2010-2014), followed by the stage The previous one (2005-2009) with a degree of disability amounted to (19.75%), while it was found that the lowest rate of disability was in the first stage (2000-2004) with a degree of (9.25%). Linear regression analysis of the results also showed that the most important factors of political influence in the deficit of the budget of the Republic of Yemen during the study period, is the factor (PX3d2_YEM) Which indicator (corruption and political); Where the results of the study showed that this factor can explain the occurrence of change in the deficit budget by (86.0%) ; And that the model standard that has been reconciled, the variables of political influence in the deficit budget , the general state of Yemen is reduced to image the standard the following: $Y_{Ex} YEM = 16.594 - 2.31Px3$. In light of the study results, the researcher presented a number of recommendations and suggestions.

Keywords: The General Budget, Yemen, Political Factors.

1. مقدمة البحث

لقد كان دور (الدولة) بداية ظهورها الرسمي، محدوداً في الوظائف التقليدية كالأمن والقضاء، ثم اتاح الفكر الاقتصادي التقليدي للسلطة السياسية دور مالي اقتصر على تقدير وتخصيص الإيرادات والنفقات العامة؛ ومع ظهور أزمة الكساد في ثلاثينيات القرن الماضي، وما نتج عنها من أفكار اقتصادية؛ تطورت واتسعت علاقة ودور السلطة السياسية بالموازنة العامة للبلد (طاقة، والعزوي، 2007، 167). حتى أصبح نجاح السلطة السياسية لأي بلد ما، يرتفع بواقع وطبيعة نجاحها وكفاءتها في إدارة الاقتصاد

الوطني للبلد من خلال الموازنة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفق سياساته المالية الخاصة (محمد، 2021، 361).

فأصبحت الموازنة وفق نموذج "استيون" الخاص بتصوره للنظام السياسي للدولة؛ من العناصر الديناميكية للنظام السياسي (Krzysztof, 2015, 1). بل أن الموازنة العامة في بنيتها وتعبئتها وإدارتها، تعد أحد الأطر والموجهات الوطنية التي تحمل إرادة السلطة السياسية القائمة وخياراتها التي رسمتها وتتبنها لتسير عليها، في إدارة اقتصادها الوطني؛ حتى أن السلطة السياسية للدولة هي من تحدد الأولويات (شاني، 2011، 17). ولهذا فموازنة الدولة في الفكر الاقتصادي الحديث، تمثل أداة محورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورافد أساسي لإثراء وتنوع الإدارة السياسية وجهودها الوطنية لتأمين احتياجات المجتمع بمختلف مجالاتها الحيوية (زعر، 2006، 301).

وقد اثبتت الكثير من الدراسات أن الموازنة العامة للدولة، من المكونات الاقتصادية التي لا يمكن استقلالها استقلالاً مطلقاً عن واقع النظام السياسي السائد وسياساته المتبعة، التي يقرها ويتبنها في إدارته لاقتصاد الدولة (العدوان، 2015، 797). لدرجة أن النظام السياسي وفق مؤشراتته الرئيسية (كالديموقراطية والحرية الاقتصادية وحجم وطبيعة القوة العسكرية والأمنية للدولة ومتطلباتها.. الخ)؛ قد يمثل أحد أبرز المتغيرات/العوامل الوطنية العامة التي تساهم في حدوث العجز الفعلي للموازنة العامة للدولة؛ الأمر الذي يتطلب الوقوف على واقع وطبيعة العوامل السياسية لتحليلها وتحديد حجمها وتقدير حجم أثرها قياسياً. لا سيما في الدول التي تعاني أزمات ومشكلات سياسية واقتصادية معاً.

وفي ضوء ما سبق، ونظراً لما تعانيه اليمن من عجز موازني دوري في ظل أوضاع سياسية عصبية متداخلة ومعقدة منذ سنوات؛ فقد أتى هذا البحث كمحاولة علمية متواضعة لفهم وتحليل علاقة واثـر المتغيرات/العوامل السياسية على عجز الموازنة العامة للدولة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة القياسية 2019/2000.

مشكلة البحث وأسئلته.

تتمتع اليمن بمقومات اقتصادية واعدة، إذ تتربع على مساحة واسعة تفوق نصف مليون كم²، وتتوزع بين زراعية وسهلية وبحرية (الدستور اليمني الجديد، 2014، 1). ويشكل الشباب اليمني النسبة الأعلى في السكان البالغ 29.16 مليون نسمة تقريباً (البنك الدولي، 2019).

لكن الواقع الحقيقي لليمن غير، فمن خلال تتبعنا وقراءتنا للأرقام المالية لليمن منذ العام 2000؛ سنجد أن اليمن ذات اقتصاد هش وضعيف يتراجع الى الخلف عاماً بعد عام، وفق المؤشرات المالية الرئيسية للموازنة العامة للدولة خلال هذا السنوات، إذ تعاني اليمن نمو مستمر في العجز الموزني الفعلي. وتشكل المتغيرات السياسية في اليمن، أكثر العوامل التي يمكن أن تقف خلف العجز الفعلي المستمر في الموازنة العامة للدولة.

حيث يرجع تقرير البنك الدولي عن اليمن أزمة انهيار وتضخم الاقتصاد اليمني المستمر الى سوء الادارة الاقتصادية التي تنتهجها السلطة (البنك الدولي، 2019). كما أن اليمن منذ 2011 تعاني أزمة سياسية، تحولت الى حرب داخلية وإقليمية، ادت الى غياب النظام السياسي الشرعي في أغلب مناطقها. وبسبب الأوضاع السياسية والأمنية المنهارة، فإن الاقتصاد اليمني شبه منهار ويدار وفق منطق اقتصاد الحروب، حيث توقفت رواتب موظفي الدولة وعطلت الموازنات والنفقات العامة التشغيلية (الصباحي، 2021، 5).

لذلك كان العجز الفعلي في الموازنة العامة لليمن هو المؤشر الأكثر تفاقماً ونمواً خلال العقدين الاخيرين، والأجدر بدراسته وتحليله لتحديد العوامل السياسية الأكثر تأثيراً في نمو معدلاته القياسية المستمرة. لا سيما من خلال التحليل القياسي لمؤشرات أهم العوامل السياسية (الديموقراطية، والحرية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والانفاق العسكري). وفي ضوء ما سبق، تتحدد مشكلة البحث الحالي في الأسئلة التالية:

أسئلة البحث:

- السؤال الأول: ما واقع المؤشرات القياسية لمعدلات التغير المرحلية في متغير عجز الموازنة العامة لليمن والعوامل السياسية ذات العلاقة خلال الفترة الزمنية 2019/2000؟.
- السؤال الثاني: هل توجد علاقة/أثر معنوي دال احصائياً عند (0.05) لمعدلات التغير المرحلية لمؤشرات واقع العوامل السياسية (الديموقراطية، الحرية الاقتصادية، الفساد، الانفاق العسكري) على العجز في الموازنة العامة لليمن خلال الفترة الزمنية 2019/2000؟.
- السؤال الثالث: ما النموذج القياسي الأمثل لاختزال أهم العوامل السياسية (الديموقراطية، الحرية الاقتصادية، الفساد، الانفاق العسكري) المؤثرة في عجز الموازنة العامة لليمن خلال الفترة الزمنية 2019/2000؟.

أهداف البحث:

- التعرف على واقع المؤشرات القياسية لمعدلات التغير المرحلية في متغير عجز الموازنة العامة لليمن والعوامل السياسية ذات العلاقة خلال الفترة الزمنية 2019/2000.
- التحقق مما إذا كانت هناك علاقة/أثر معنوي دال احصائياً عند (0.05) لمعدلات التغير المرحلية لمؤشرات واقع العوامل السياسية (الديموقراطية، الحرية الاقتصادية، الفساد، الانفاق العسكري) على العجز في الموازنة العامة لليمن خلال الفترة الزمنية 2019/2000.
- تقدير النموذج القياسي الكمي الأمثل لاختزال أهم العوامل السياسية (الديموقراطية، الحرية الاقتصادية، الفساد، الانفاق العسكري) المؤثرة في عجز الموازنة العامة لليمن خلال الفترة الزمنية 2019/2000.

أهمية البحث:

يمكننا ابراز أهمية البحث الحالي، في النقاط التالية:

- تمتع الدراسة بقيمة نظرية فعلية، من خلال ما ستقدمه من إطار نظري يتضمن مفاهيم اقتصادية ومالية وسياسية حديثة، يستفيد من مضامينها المتخصصين في نفس المجال.
- تتمتع الدراسة الحالية بأهمية وقيمة نظرية أيضاً، من خلال ما ستقدمه من تصميم بحثي منهجي (نظري واجرائي واحصائي) يمكن ان يهتدى به ويستفيد من تقنياته واساليبه الطلبة والباحثين المتخصصين في نفس المجال مستقبلاً، كدراسة منهجية سابقة.
- يحظى البحث الحالي بأهمية وقيمة عملية حقيقية، من خلال ما ستقدمه من نتائج تحليلية كمية تتعلق بواقع التطور في قيم المؤشرات القياسية السنوية للعوامل السياسية المستهدفة كمتغيرات مستقلة، وكذا المؤشرات القياسية المتعلقة بمعدل العجز الفعلي للموازنة العامة للدولة في اليمن خلال فترة الدراسة القياسية المحددة.
- تتجلى أهمية البحث أيضاً بما خلال ما ستتوصل اليه وتقدمه من انموذج نظري رياضي قياسي لتقدير العلاقة القياسية النموذجية بين العوامل السياسية والعجز الفعلي في الموازنة العامة للدولة، والتي يمكن الاستفادة منها وتطبيقها فعلياً كنموذج نظري رياضي كمي علمي في الدراسات الاقتصادية القياسية المماثلة مستقبلاً.
- وأخيراً تبرز أهمية البحث الحالي بصورة مباشرة نظرية وعملية، من خلال ما ستقدمه من استنتاجات وتوصيات علمية منهجية، يمكن للسلطة السياسية المعنية في اليمن، الاستفادة منها في تحديث وتطوير الاقتصاد اليمني وانهاشه مستقبلاً.

حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصر البحث على تحديد أهم العوامل السياسية الرئيسية المؤثرة في العجز الفعلي للموازنة العامة للدولة المستهدفة بالبحث.
- **الحدود المجتمعية:** تم تطبيق البحث على دولة اليمن كبيئة بحثية سياسية واقتصادية.
- **الحدود الزمنية:** تحددت الفترة الزمنية للبحث بالفترة التاريخية (2019/2000).

مصطلحات البحث:

يشتمل البحث عدد من المصطلحات، وسنكتفي هنا بالتعريفات الاجرائية لأهمها:

المتغيرات السياسية: نقصد بها في هذا البحث مجموعة المتغيرات السياسية الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على الموازنة العامة للدولة، وقد تحددت في هذه الدراسة بأربعة عوامل رئيسية هي: الديمقراطية، والحرية الاقتصادية، والفساد، والانفاق العسكري.

الموازنة: نقصد بها في هذا البحث الموازنة المالية العامة السنوية لدولة الجمهورية اليمنية، المعلنه رسمياً خلال سنوات الفترة الزمنية 2019/2000، والمكونة من إجمالي الإيرادات/النواتج المحلي الاجمالي، واجمالي النفقات العامة، بمختلف الأبواب والبند الهيكلية للموازنة.

عجز الموازنة: نقصد بعجز الموازنة في هذا البحث معدل الفرق الحقيقي بين اجمالي النفقات العامة التقديرية واجمالي الإيرادات المالية العامة التقديرية، ويحسب من خلال قسمة اجمالي مبلغ النفقات التقديرية المحددة في الموازنة المالية العامة السنوية لدولة الجمهورية اليمنية على اجمالي مبلغ الإيرادات المالية التقديرية لنفس السنة.

الدراسات السابقة.

لقد اسفر البحث المكتبي والالكتروني عبر شبكة الانترنت، إلى الحصول على عدد من الدراسات السابقة، في مجال موضوع البحث الحالي، وسنكتفي هنا بالإشارة الموجزة الى بعض من تلك الدراسات السابقة. حيث هدفت دراسة (علي، 2020) إلى "تحليل العلاقة بين اليات تمويل عجز الموازنة في العراق وبعض المتغيرات النقدية في الأردن خلال الفترة 2004-2013، باستخدام طرق ومنهجيات التحليل الاحصائي القياسي المالي؛ وقد توصلت الدراسة إلى بدأ بعجز وانتهى بفائض لعدة سنوات بسبب ارتفاع أسعار النفط. لكن مرة أخرى عجزت الموازنة، حيث شهدت عجزاً حقيقياً خلال الفترة 2014-2016 بسبب

انخفاض أسعار النفط من جهة وزيادة النفقات من جهة أخرى، وسوء تنفيذ المشاريع. والفساد المالي والإداري. في تحليل العلاقة بين آليات تمويل عجز الموازنة والمتغيرات النقدية (عرض النقود، معدل التضخم، سعر الصرف)؛ كما أن الدراسة توصلت إلى أن لهذه الآليات تأثير إيجابي في الآونة الأخيرة، خاصة على معدلات التضخم وسعر صرف الدينار، ومساهمة حوالات الخزينة المركزية بشكل كبير؛ إضافة إلى فاعلية نسبة تمويل العجز داخلياً أكثر من التمويل الخارجي خلال الفترة 2004-2016.

واختصت دراسة (عبيد، وحشيش، 2018) بتحديد أثر عجز الموازنة العامة للدولة على الأداء الاقتصادي المصري خلال الفترة (1990-2018). بناء على النموذج الآتي: $TBD = F(GDP, GR, NEX, FDI, INF, UNEMP)$ من خلال التحليل القياسي واختبار تأثير الموازنة في الأداء الاقتصادي، وأظهرت النتائج بأن هناك تأثير سلبي لعجز الموازنة على الأداء الاقتصادي في مصر حيث وجدت النتائج أن 98.92% من إجمالي التغيرات الكلية في العجز الكلي الفعلي في الموازنة العامة في مصر يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات الاقتصادية المستقلة للنموذج، حيث أكدت نتائج اختبارات منهجية التحليل القياسي إلى أن هناك علاقة طردية قصيرة وطويلة الأجل بين العجز الكلي الفعلي وكلا من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة عكسية قصيرة وطويلة الأجل بين العجز الكلي الفعلي والمتغيرات المستقلة (صافي الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل التضخم ومعدل البطالة)؛ كما تحققت الدراسة من وجود علاقة أحادية الاتجاه تتجه من المتغيرات المستقلة إلى العجز الكلي الفعلي ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%.

وأعد (Epaphra, 2017) دراسة هدفت إلى معرفة العلاقة بين عجز الميزانية ومتغيرات الاقتصاد الكلي المحددة في تنزانيا للفترة الممتدة من عام 1966 إلى عام 2015. وتوصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف لهما علاقة سلبية وهامة بعجز الموازنة في حين أن التضخم وعرض النقود وسعر الفائدة على الإقراض لها علاقة إيجابية. كما أظهرت نتائج تحليل التباين أن الفروق في عجز الموازنة يتم تفسيرها في الغالب من خلال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، متبوعاً بالتضخم وسعر الصرف الحقيقي. وأكدت الدراسة على أهمية احتواء التضخم وعرض النقود للتحقق من تأثيرهما على عجز الموازنة على المدى القصير والمدى الطويل.

وهدف دراسة (D.M.S.B. Dissanayake, 2016) إلى تحديد العلاقة بين عجز الموازنة ومتغيرات مختارة من الاقتصاد الكلي في سيرلانكا، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية لفترة ما بعد التحرير،

1980-2014؛ وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط عجز الموازنة الحكومية السريلانكية خلال فترة الدراسة بلغ 8.75% من الناتج المحلي الإجمالي، وسجل أعلى نسبة 19.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1980؛ وكشفت النتائج أن هناك علاقة طويلة الأمد بين عجز الموازنة والتضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف والديون ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سريلانكا؛ وأوصت الدراسة بضرورة اتخاذ الإجراءات الحكومية للسيطرة على التضخم للحفاظ على استقرار الأسعار وتقليل، مع مراعاة أن هناك عوامل وأبعاد متضمنة بين عجز الموازنة ومتغيرات الاقتصاد الكلي التي تتطلب معرفة شاملة لزيادة الإنتاجية وتحسين مستويات المعيشة وضمان استقرار النظام الاقتصادي.

وهدف دراسة (باداوة و اسماعيل، 2015) إلى "تحليل أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي في الموازنة العامة لأقليم كوردستان-العراق للمدة 1997-2013" في ضوء منهج التحليلي القياسي، وتوصلت إلى أن تأثير أسعار الصرف على الموازنة العامة من خلال تأثيره على مكونات الموازنة العامة المتمثلة بالنفقات العامة، والإيرادات العامة، ويكون التأثير بشكل غير المباشر عن طريق تغيرات الأسعار المحلية، وكذلك أظهرت الدراسة نوع العلاقة ومعنوية المتغيرات المدروسة في الدراسة بين المتغيرات في النماذج القياسية، وأن هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار الأمريكي وعجز الموازنة العامة.

وسعت دراسة (Mushtaq, 2013) إلى تحليل وتقدير العلاقة طويلة المدى بين عجز الميزانية ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى لسلسلة الزمنية 1980-2011 لباكستان، باستخدام منجية اختبار Augmented Dickey Fuller وكذلك اختبار Johansen ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) للتحقق من التكامل المشترك لهذه المتغيرات. وقد توصلت الدراسة إلى أن جميع المتغيرات المستقلة مثل إجمالي الناتج المحلي وسعر الصرف الحقيقي ومؤشر أسعار المستهلك والائتمان من البنك كلها مهمة باستثناء الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى ذلك، هناك علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي والائتمان من البنك مع عجز الموازنة، بينما يرتبط مؤشر أسعار المستهلك بعلاقة سلبية مع عجز الموازنة

أما دراسة (حمادي، 2012) فهدفت إلى قياس تأثير عجز الموازنة العامة في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي لعينة من البلدان المتقدمة والنامية للمدة (1980-2009) وقد تم قياس آثار عجز الموازنة العامة في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام أساليب استقراريه البيانات والتكامل المشترك للبيانات المزدوجة وتقدير علاقة الأجل الطويل باستخدام تقنية (SUR) وتقدير علاقة الأجل القصير باستخدام

نماذج تصحيح الخطأ. وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: اختلاف مستويات تأثر متغيرات الاقتصاد الكلي بالمتغيرات المالية في كلا المجموعتين من البلدان، إذ يكون البعض منها (الاستهلاك، سعر الفائدة والنمو) أكثر تأثراً بالمتغيرات المالية في أمريكا اللاتينية، والبعض الآخر (الحساب الجاري والتضخم) أقل تأثراً، ذلك بسبب تطور الأسواق المالية وإتباع سياسة سعر صرف مرنة في بلدان (OECD) وعدم تطور الأسواق المالية وإتباع سعر الصرف الثابت في بلدان أمريكا اللاتينية، كما أن لسياسات تمويل العجز دوراً مهماً في طبيعة هذا التأثير. كما استنتجت الدراسة بأن هناك اختلافات العلاقات السببية بين بلدان (OECD) وبلدان أمريكا اللاتينية، حيث لاحظت الدراسة أن اتجاهات السببية لكل العلاقات المختبرة (الأوضاع المالية للموازنة العامة مع الاستهلاك، وسعر الفائدة الحقيقي، والنمو الاقتصادي، والحساب الجاري والتضخم) بالنسبة للمجموعة الأولى. في حين كانت هذه العلاقات محدودة بالنسبة للمجموعة الثانية (الأوضاع المالية للموازنة مع سعر الفائدة الحقيقي والنمو الاقتصادي). وهذا بسبب تطور أسواق رأس المال في (OECD) وعدم تطورها في أمريكا اللاتينية.

وهدفنا دراسة (الصوص والجلبي، 2012) إلى دراسة وتحليل اثر العجز المالي في الموازنة الأردنية على عدد من المتغيرات الاقتصادية الهامة مستخدمة التحليل الإحصائي لسلسلة زمنية طولها 30 سنة (1977-2006)؛ وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن العجز المالي له أثراً إيجابياً على كل من الاستهلاك العام، الادخار العام، التكوين الرأسمالي، الدخل القومي والنواتج المحلي، والمديونية الخارجية والداخلية، في حين لم تظهر الدراسة أثراً على النمو الاقتصادي .

واختصت دراسة (Farajova, 2011) بتحليل العلاقة بين عجز الموازنة وأساسيات الاقتصاد الكلي لجمهورية أذربيجان، باستخدام طريقة التحليل التجريبي ومنهجية التكامل المشترك جنباً إلى جنب مع اختبارات السببية لتقديم دليل على ديناميكيات المدى الطويل والقصير بين المتغيرات التي ينطوي عليها التحليل؛ وقد تم التوصل إلى وجود علاقة سببية طويلة المدى تمتد من الحساب الجاري، وسعر الفائدة الحقيقي، والنواتج المحلي الإجمالي، والتضخم وسعر الصرف إلى عجز الموازنة. كما تم العثور على دليل على الآثار السببية قصيرة المدى التي تمتد من الحساب الجاري وسعر الفائدة الحقيقي نحو عجز الموازنة وتأثير سببي ضعيف إلى حد ما من التضخم إلى عجز الموازنة ومع ذلك، لا توجد علاقة سببية على المدى القصير تمتد من سعر الفائدة إلى عجز الموازنة.

واهتمت دراسة (Maryatmo, 2004) بتحليل الأثر النقدي لسياسة عجز الميزانية الحكومية بمنهجية المحاكاة على النموذج الاقتصادي الكلي الإندونيسي للفترة القياسية (1983-2002)، بهدف ملاحظة تأثير سياسة عجز الموازنة على متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل عام، وبشكل خاص على المتغيرات النقدية على المدى القصير والطويل. وقد توصلت الدراسة إلى أن عجز الموازنة من خلال آلية الإيرادات الحكومية يؤثر على سعر الفائدة على المدى القصير والطويل؛ فعلى المدى القصير من خلال آلية الإنفاق الحكومي، سيؤثر عجز الموازنة على سعر الصرف ومستوى الأسعار. وكذلك تظهر اختبارات السببية على المدى الطويل أن سعر الصرف ومستوى السعر سيؤثران بدورهما على عجز الموازنة.

الإطار النظري للبحث.

التعريف بعجز الموازنة العامة للدولة:

تعد الموازنة العامة للدولة أحد الأدوات أو الوسائل التي يمكن أن تعبر عن درجة استجابة الأنظمة السياسية، للوفاء بمطالب الشعب، فالموازنة مرآة صادقة لقياس مدى القدرة الاستجابية للنظام السياسي، وإمكانية تحديد القوى السياسية والاجتماعية، التي يقوم النظام السياسي بتنفيذ مطالبها، على حساب الفئات الأخرى (العدوان، 2015، 797).

ولهذا يجب أن تحظى الموازنة العامة للدولة في إدارتها والإشراف عليها، باهتمام بالغ من قبل الجهات المسؤولة، بما يضمن تحقيق مؤشرات مالية وطنية حقيقية، متوازنة ومستقرة، بحيث تكون موازنة الدولة واقعية وحقيقية ولا تعاني من وجود فجوة كبيرة بين حجم الإيرادات والنفقات العامة للدولة، تؤدي إلى حدوث اختلال وعجز حقيقي، باعتبار العجز في الموازنة أحد المشكلات الشائعة الحدوث التي ينبغي معالجتها.

حيث يعرف عجز الموازنة بأنه الوضع الاقتصادي الذي يتجاوز فيه الإنفاق العام الإجمالي الإيرادات العامة الإجمالية، وفي الاتحاد النقدي الأوربي UEM، يضع برنامج المنح الصغيرة حدوداً للعجز الحكومي لضمان استدامة المالية العامة. حيث يعتبر العجز فوق 3% من الناتج المحلي الإجمالي عجزاً مفرطاً، يتطلب الوضع الاقتصادي إجراءً تصحيحي له. (Montalbano, 2018, 2). ولهذا فإن عجز الموازنة يعني به تلك الحالة التي تكون فيها إيرادات الدولة باستثناء سداد القرض أقل من نفقاتها باستثناء الاقتراض (Avanantsoa, 2007, 8).

كما أن هناك من يعرف العجز بأنه عدم قدرة الإيرادات العامة عن مواكبة الزيادة الحاصلة في الانفاق على السلع والخدمات، ويمكن تسويته من خلال تدبير موارد محلية أو من خلال الحصول على موارد اجنبية. (طالب، 2018، 310). ومن الأهمية بمكان، أنه مهما يكن العجز في الموازنة العامة للدولة غير متفق على طبيعته تقديره وتحليله إلا أنه ظاهرة اقتصادية شائعة الحدوث، ولهذا فهو يتخذ صوراً ومظاهراً (أنواع) عدة، نستعرض بإيجاز أهم أنواع/صور العجز في الموازنة العامة للدولة، وفق ما اشارت اليه الأدبيات النظرية العلمية السابقة.

المتغيرات والعوامل السياسية المؤثرة في العجز:

تعد المنظومة السياسية العامة القائمة والموجهة لقيادة وإدارة الدولة في أي بلد، من أبرز المتغيرات الأساسية التي لها علاقة مباشرة بعملية تصميم وإعداد الموازنة العامة للدولة وتنفيذها، من حيث تحديد أولوياتها وابعادها وحجم مبالغها المالية الكلية والفرعية للإيرادات والنفقات التقديرية أو الفعلية ومصادرها وابعادها وبنودها وآليات تحقيقها.

فبعد ان كان دور السلطة القائمة على البلد يقتصر على تقدير النفقات العامة وتخصيص الإيرادات اللازمة لتغطيتها في الفكر التقليدي؛ حيث كان دور تدخل الدولة محدد ضمن الوظائف التقليدية وهي الأمن والدفاع والقضاء، فيما النشاط الاقتصادي متروك للأفراد بدون تدخل السلطة السياسية، إلا أن ظهور أزمة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، وما نتج عنها من أفكار جديدة بعدها قد أدت إلى أن تطورت واتسعت علاقة ودور السلطة السياسية بالموازنة العامة للبلد (طاقة، والعزاوي، 2007، 167).

ومما سبق يتضح ان المتغيرات السياسية تعد احد المحددات الرئيسية لواقع وطبيعة الموازنة العامة للدولة، والتي قد تؤثر على الموازنة، بما يؤدي الى العجز. الأمر الذي يتطلب الوقوف على واقع وطبيعة هذه العوامل السياسية وتحديدها. وهذا ما ستحاول الدراسة الوقوف عليه، ضمن هذا المحور، من خلال عدة متغيرات/عوامل سياسية رئيسية أهمها ما يلي:

أ (النظام السياسي.

تعد الموازنة العامة للدولة أحد الأدوات أو الوسائل التي يمكن أن تعبر عن درجة استجابة الأنظمة السياسية، للوفاء بمطالب الشعب، فالموازنة مرآة صادقة لقياس مدى القدرة الاستجابية للنظام السياسي،

وامكانية تحديد القوى السياسية والاجتماعية، التي يقوم النظام السياسي بتنفيذ مطالبها، على حساب الفئات الأخرى (العدوان، 2015، 797).

وبالتالي فإن العلاقة بين النظام السياسي والموازنة العامة للدولة، علاقة حتمية ودائمة، وتتحدد من حيث طبيعتها ودورها وتأثيرها على الموازنة، من خلال نوع النظام السياسي وسياساته الادارية المتبعة في عملية اعداد الموازنة. وتتركز أهم ابعاد ومظاهر الآثار والمخاطر السلبية للنظام السياسي في عجز الموازنة، كما اشار اليها (Guido & Alberto, 2010, 37) في:

- اقرار النفقات المتزايدة في تمويل الفعاليات الحكومية.
- اقرار الاقتراض على نحو كبير في تغطية النفقات الحكومية.
- اعتماد تشريعات ضريبية جديدة تؤدي الى تخفيض معدل الضرائب.
- تبني سياسات خاصة باستغلال الفائض دون بعد استشرافي.

الديموقراطية كمؤشر قياسي لعلاقة النظام السياسي بعجز الموازنة العامة للدولة.

لقد تبين لنا من خلال العرض النظري الأنف، لمتغير النظام السياسي ونوعه، أن هذا المتغير من حيث دراسة وتحليل واقع وطبيعة علاقته وأثره بعجز الموازنة العامة للدولة؛ يبدو متغيراً واسعاً يصعب، دراسة وتحليل اثره بصورة مباشرة على عجز الموازنة، حيث تبين أن نوع النظام السياسي قد لا يكون مؤشر قياسي مباشر حقيقي وواقعي لحدوث العجز. وفي ضوء هذا التباين النظري، نرى أن مؤشر الديمقراطية، أحد أهم المؤشرات القياسية المناسبة لدراسة وتحليل علاقة وأثر النظام السياسي على الجانب الاقتصادي الوطني ولا سيما الموازنة العامة للدولة ومؤشراتها الرئيسية كالعجز.

ويعرف مؤشر الحالة العالمية للديمقراطية أداة لتقييم جودة الممارسة الديمقراطية، وقد صممت خصيصاً لصانعي السياسات لتقييم جودة الديمقراطية التي ترافق حكم الأنظمة السياسية للدول (المؤسسة الدولية للديمقراطية، 2008، 1-5). وقد تم اعداد هذا المؤشر وتصميمه، من قبل كوادر وخبراء دوليين واستشاريين بارزين في ميدان قياس وتقييم الديمقراطية من مختلف دول العالم، برعاية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات "IDEA" (IDEA، 2019، 7).

ويعد مؤشر الديمقراطية أداة كمية لقياس تطور مختلف الجوانب الديمقراطية على مر الزمن في مختلف البلدان، منذ عام 1975 وحتى اليوم، ويتكون الإطار النظري والمفاهيمي لمقياس مؤشر الديمقراطية من

خمس سمات رئيسية للديموقراطية تحتوي بدورها على 16 سمة فرعية، و97 مؤشر، وتستند المؤشرات إلى 12 مصدر موثوق للبيانات، صادرة عن الجهات الدولية والاقليمية الرسمية المتخصصة. حيث يقيس المؤشر سمات الديمقراطية الرئيسية والفرعية (سياسية واقتصادية واجتماعية) بشكل دوري سنوي لكل بلد، وتتراوح درجات التصنيف المتبعة من القيمة صفر (0) إلى واحد حيث يمثل الصفر أدنى تحقق وممارسة للديموقراطية في البلد وتمثل القيمة (1) أعلى انجاز وممارسة للديموقراطية.

ب (الاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسي هو المصطلح الذي يعبر عن حالة البلد التي تتمتع بنظام سياسي قائم، لا فوضوي ويتسم بالاستمرارية، أي أنه بلد يتصف بغياب العنف والقوة والاكراه، وثبات نسبي لمكونات النظام السياسي، وغياب القوى الاجتماعية التي تفرض تغييرات جوهرية في بنيته (Dictionnaire Larousse, 2018: 389, 94: 2019, Jean Erik)

ويمكن تعريف عدم الاستقرار السياسي بأنه حالة تعبر عن فقدان قدرة النظام الحاكم على إحداث تحولات في إطار النظام القائم. ليصل الأمر إلى تعرض النظام السياسي القائم لمتواليات من المتغيرات الجذرية والمفاجئة التي تقضي على نظام قائم، وإيجاد نظام جديد له تفاعلاته وقيمه ورموزه ومؤسساته (قدي، 2015، 20).

ولهذا يعد الاستقرار السياسي من أهم المتطلبات التي تمكن البلد على دعم الموازنة العامة والحفاظ عليها من العجز، ففي ظل وجود استقرار سياسي تتمكن جميع المؤسسات من القيام بالأعمال المطلوبة منها، والتي تسعى إلى تحقيقها، وبالتالي يستمر بالاستثمار بالشكل الطبيعي وتحقيق النمو العام للدولة، وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف، والاستقرار في تحقيق العوائد ودفع الضرائب (James, 2016, 8).

وتتجلى العلاقة بين عامل الاستقرار السياسي والموازنة العامة للدولة، من كون الاستقرار السياسي يشكل احد أبرز وخطر العوامل التي تؤدي الى انهيار البلد اقتصادياً، نظراً لما تخلقه حالة اللااستقرار الوطني من تدمير للبنية التحتية وتعطيل وتوقف مصادر الثروة الوطنية الايرادية، وزيادة نمو معدل البطالة والبطالة الوطنية. ومن اجل التخلص من عجز الموازنة العامة للدولة، فلا بد من تحقيق استقرار سياسي فعلي تنعم به البلد، باعتباره احد العوامل المساهمة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتشجيع

الصادرات الوطنية لتكون بديلاً للتمويل الخارجي كما أن الاستقرار السياسي عامل رئيس في خفض البطالة والفقر في اوساط المجتمع الوطني (محمد، 2021، 403).

وتتأكد أولوية واهمية تحقيق الدولة للاستقرار السياسي، والخروج من حالة الفوضى، من حجم وطبيعة وابعاد الآثار والمخاطر الاستراتيجية التي يتسبب بها على اقتصاد البلد، لا سيما في ظل وجود مؤشرات ومظاهر عنف وانهيار امني؛ حيث قد يؤدي ذلك إلى تعرض البلد الى فقدانها لسيادتها في ادارة الثروة الوطنية وتدبير شؤونها المالية. فمن الآثار المتفاقمة لحالة عدم الاستقرار السياسي ايضاً هو ان تتعرض البلد الى حجز تحفظي وهو الحظر المؤقت على نقل الأموال والمتحصلات وتحويلها او تبديلها او التصرف فيها او تحريكها او وضع اليد عليها او حجزها بصورة مؤقتة استناداً إلى امر صادر عن محكمة او سلطة دولية بذلك (اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، 2018، 73). كما هو الحال مع الكثير من الدول ولا سيما العربية، كالعراق وسورية وليبيا واليمن ايضاً.

حيث تعاني اليمن بسبب عدم الاستقرار السياسي، وتطور وضعها الى فوضى وحروب مسلحة، مخاطر وتهديدات فعلية خارجية حقيقية منذ العام 2015، حيث توقفت الموازنة العامة للدولة كلياً، حتى ان موظفي الدولة بلا رواتب منذ سنوات (الصباحي، 2021، 2). ولهذا فإن تعزيز عملية الموازنة العامة ورفع مستوى أدائها، مطلب أساسي في الحكم الرشيد والوصول إلى إدارة متميزة للمال العام، تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ولتحقيق كفاءة وفاعلية دور واداء الموازنة العامة في التنمية الادارية والاقتصادية والبشرية، فلا بد من تطبيق مفهوم ومبادئ الحكومة في الموازنة العامة للدولة (البسام، 2018، 176-177).

الحرية الاقتصادية كمؤشر للاستقرار السياسي:

لقد تبين من العرض النظري، أن مؤشر الاستقرار السياسي، من المؤشرات التي يصعب قياسها، ففي حين يعتبر البعض الاستقرار السياسي متعلقاً بمدى ثبات نظام الحكم في السلطة، أي عدم وجود تغييرات سياسية مستمرة، إلا أن البعض يرى ان الأنظمة السياسية التي تستمر لفترات حكم طويلة تمثل انظمة قمعية، ولا تعبر عن استقرار سياسي. لا سيما عندما نعتمد على مؤشر الاستقرار السياسي في مجال التقييم والتحليل الاقتصادي لأي نظام اقتصادي في أي بلد، حيث ينبغي أن يرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الاقتصادي بدرجة أولى.

وتعد الحرية الاقتصادية من أهم المداخل النظرية الممكنة تبنيها كإطار بحثي مرجعي للوصول الى تحليل علمي ودقيق لواقع ومستوى التقدم المحرز في النمو الاقتصادي الوطني لأي بلد، بناءً على واقع وحجم علاقة ودور النظام السياسي للدولة في تحقيق الاستقرار الوطني اللازم لنمو الاقتصاد (عبدالراضي وآخرون، 2020، 182).

ذلك لأن الآثار الاقتصادية والمالية العامة، لعامل الاستقرار السياسي في أي بلد، تنعكس من خلال مؤشرات الحرية التجارية وسيادة القانون وعدالة النظام السياسي الوطني، في جباية الضرائب وحماية وتأمين أنشطة الاستثمار الاقتصادية والمساواة في المشاركة الاقتصادية، وإدارة وتوزيع الثروة وإنفاذ حق الحصول على السلع والخدمات وغيرها من الأسس والمبادئ السياسية الاقتصادية التي تكفل الحقوق والحریات والعدالة والمساواة بين جميع الافراد والتجار واصحاب رؤس الأموال والمستثمرين (صالح، 2019، 14). وتلك المؤشرات هي من صميم وجوهر معيار ومؤشر الحرية الاقتصادية.

حيث يعرف مؤشر الحرية الاقتصادية بأنه مؤشر اقتصادي وسياسي قياسي يهدف إلى دراسة وتحليل واقع وطبيعة علاقة ودور الدولة بالنظام الاقتصادي والمالي للبلد، من خلال عدة عوامل ومتغيرات قياسية اقتصادية ومالية وسياسية فرعية تتعلق بدرجة الانفتاح الاقتصادي والحرية التجارية ومدى تدخل في ادارة الاقتصاد؛ وهو عبارة عن سلسلة من 10 قياسات اقتصادية، صدر أول مرة في العام 1995، من قبل مؤسسة هيرتاج فاندويشن بالتعاون مع صحيفة وال ستريت، اضافة الى اصداراته اللاحقة من قبل مؤسسات أخرى عدة، منها مركز دبي المالي والعالمي ومعهد فريسر الكندي، حيث يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية (عبدالراضي وآخرون، 2020، 182).

وتقوم منهجية مؤشر الحرية الاقتصادية، على اساس تقييم درجة الحرية الاقتصادية لأي بلد، ضمن المدى من (0 أدنى درجة) إلى (100) أعلى درجة، ويتم تصنيف الدول من حيث تحقق مؤشر الحرية الاقتصادية فيها، الى أربعة مستويات كما يلي:

- دول ذات اقتصاد حر، وهي التي مؤشر الحرية الاقتصادية ضمن (80:100) نقطة.
- دول ذات اقتصاد حر إلى حد كبير، مؤشر الحرية الاقتصادية ضمن (70: 79.5) نقطة.
- دول ذات اقتصاد حر إلى حد ما، وهي التي تقع درجة مؤشر الحرية الاقتصادية فيها ضمن المدى (60 : 69.5) نقطة.

- دول غير حرة اقتصادياً إلى حد كبير، وهي التي تقع درجة مؤشر الحرية الاقتصادية فيها ضمن المدى (50 : 59.5) نقطة.
- دول منعقدة فيها الحرية الاقتصادية، وهي التي تقع درجة مؤشر الحرية الاقتصادية فيها ضمن المدى (0 : 49.5) نقطة.

ج (الفساد:

يعرف البرنامج الانمائي للأمم المتحدة الفساد بأنه اساءة استخدام الصلاحيات او القوى الرسمية او السلطة للمصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، من خلال الابتزاز او الرشوة او استغلال النفوذ والمحسوبية. أما تعريف البنك الدولي فيشمل على استغلال الوظيفة او المنصب العام بهدف تحقيق مكاسب واطماع شخصية (Maidanik ، 2017 ، 96). وقد أصبح الفساد من وجهة نظر بعض الباحثين يمثل ظاهرة لا يستهان بها في التقليل من الإيرادات العامة للدولة، عن طريق تبني واتخاذ قرارات اقتصادية ذات ابعاد شخصية بعيداً عن اخذ الاعتبار للمصلحة العامة (لكرمان، 2003، 23، 24).

ويعد الفساد السياسي من أخطر أنواع الفساد على الإطلاق، لأن هذا النوع من الفساد لا يقوم بالضرر على الشخص نفسه، بل يؤثر على جميع افراد الدولة، من خلال سرقة الاموال العامة للدولة وضياع مصالح الشعب (Chervyakova، 2015، 20). ولا شك أن للفساد ارتباط بالموازنة العامة التي كلما زادت الفساد السياسي ارتفعت معدلات العجز فيها، وتقل اثارها الإيجابية على المجتمع والمواطنين، بل هي اكثر سوءا في حالة الموازنات المنخفضة، والعكس صحيح؛ فكلما كان مستوى الفساد منخفض كان ذلك افضل لاستقرار الموازنة العامة. (Delavallade, 2016, 22)

ومن مظاهر وصور الآثار السلبية للفساد في عجز الموازنة (شاني، 2011، 26) انخفاض الإيرادات العامة للدولة نتيجة دور الفساد الاداري في التقليل من حصيلة الضرائب، لينعكس ذلك سلباً على الانتاج والاستثمار والعمالة والإيرادات الداخلية بالنسبة للاقتصاد الوطني. كما ويؤدي الفساد الاداري للنظام السياسي الى زيادة النفقات العامة، نتيجة رغبات الحكومة المستمرة في كسب تأييد الطبقة الوسطى من الشعب، حيث تعتمد الحكومات ايجاد فرص عمل جديدة لأفراد هذه الطبقة من اجل كسب رضاهم في الانتخابات، في الوقت الذي لا تبذل فيه أي جهود حقيقية لزيادة انتاجيتهم وكفاءتهم في العمل (زكي، 1992، 49).

كما يتجلى الفساد ايضاً بدوره في الموازنة من خلال استخدام السياسة التوسعية التي تشير لحالات العجز ليحسنوا ادائهم المرحلي صورياً امام عامة الشعب لكسب اصواتهم، كما يؤدي ايضاً الى تراكم وتنوع كمية الدين العام (Daniel, 1997, 23-24). وتتحدد أهم الآثار السلبية للفساد في عجز الموازنة في الآثار الرئيسية التالية:

- اعتماد وتمير سياسات وقرارات وخطط مالية غير رشيدة.
- نمو معدلات الهدر المالي العام.
- تضخم المبالغ المالية للنفقات.
- تحجيم الإيرادات المالية العامة.

د (الانفاق العسكري:

يعرف المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، الانفاق العسكري بأنه عبارة عن الميزانيات المصروفة في الدفاع المعلنة من الدولة، باعتبارها نفقات دفاعية عامة، ويعرفه معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلم والانفاق العسكري، بأنه ما تطلبه ميزانيات الدفاع مطروح منه قيمة المساعدات الخارجية (ziada, 2015, 41).

ومن خلال مراجعة وتحليل بعض المؤشرات الكمية والنوعية العامة المتوفرة، ذات العلاقة بواقع الانفاق العسكري العام، سنجد أن الانفاق العسكري يشكل رقماً كبيراً في الموازنات العامة للكثير من الدول، مستحوذاً على نسبة كبيرة من حجم الانفاق العام. وقد انعكس سلباً على الموازنة العامة للكثير من دول العالم، حيث تتقلص حصص القطاعات الأخرى من موازنة الدولة لصالح الانفاق العسكري، وهذا بدوره أدى الى عجز الموازنة العامة (IPRI, 2017, 39).

فعلى سبيل المثال اشارة مؤسسة النقد العربي السعودي، ان الانفاق العسكري في السعودية استحوذ على 30% من الميزانية الحكومية. لذلك أصبح الانفاق العسكري أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي وجود عجز حقيقي وفعلي في الموازنة العامة للدولة وخاصة في حالات الحرب، حيث تكون النفقات الحكومية العسكرية في حالات الحرب كبيرة جداً، وتتسم بعدم الرقابة بسبب الطبيعة السرية للنفقات السريعة وسرعة اتخاذ القرارات الانفاقية لشراء معدات الحرب (محمد، 2021، 369 - 370).

وخلاصة لما سبق عرضه تبين ان هناك أربعة عوامل سياسية رئيسية، يمكن الوقوف عليها وتحليلها، كمتغيرات رئيسية، لفهم ودراسة وتحليل معدل التغير في العجز الحقيقي للموازنة العامة للدولة بالجمهورية اليمنية، باعتبارها من أعظم الدول العربية، التي تعاني من واقع سياسية متردي وتدهور اقتصادي حقيقي يستدعي الدراسة والتحليل المنهجي، وهذا ما ستتطرق اليه الدراسة الحالية في جانبها العملي تالياً.

منهجية البحث وإجراءاته

منهج البحث

تم اعتماد منهجية البحث الوصفي التحليلي الكمي القائم على جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث ومشكلته والتي تمكن الباحث من الإجابة على أسئلة البحث وتحقيق أهدافه، وذلك باستخدام أسلوب منهجية التحليل القياسي الاحصائي.

مجتمع البحث وعينه.

تحدد مجتمع وبينة تطبيق الدراسة الحالية بدولة الجمهورية اليمنية، كحالة دراسية تمثل أحد الدول العربية التي تعاني من أزمة اقتصادية وسياسية معاً، منذ سنوات بعيدة. وتمثل كل سنة مالية سابقة للسنة 2020 أحد عناصر/محددات المجتمع البحثي باعتبار ان لكل سنة مالية معلوماتها/وبياناتها المالية القياسية المكتملة المعبرة عن مؤشرات/قيم واقع المتغيرات البحثية المستهدفة بجمع وتحليل بياناتها الخام المتوفرة. ونظراً لصعوبة التطبيق على جميع السنوات المالية للفترة السابقة (منذ ظهور أول موازنة رسمية عامة لليمن وحتى اليوم)؛ فقد اقتصرت الدراسة بالتطبيق على عينة بحثية جزئية، بأخذ سلسلة زمنية متتابعة طولها (20) عاماً تبدأ من (2000 سنة الأساس) وتنتهي في (2019)، وهو طول كافي كعينة/سلسلة زمنية قابلة لتطبيق الاختبارات والاساليب الاحصائية التحليلية القياسية، لتقدير النموذج الكمي الأمثل للعلاقة بين المتغيرات السياسية وعجز الموازنة العامة.

حيث حددت الباحثة دراستها بهذه الفترة الزمنية، وفقاً لعدة مبررات واعتبارات منهجية، أهمها أن سنة الأساس (2000) تمثل بداية دخول العالم حقبة تاريخية جديدة (الألفية الثانية)، وتمثل سنة الانتهاء (2019) بداية دخول العالم أزمة كورونا كوفيد-19 إذ أصبح الفكر المالي والاقتصادي العلمي الحديث ينظر الى اقتصاد العالم كنظم اقتصادية جديدة ويصفها باقتصادات ما بعد كورونا؛ كما أنها فترة زمنية قابلة للتجزئة المنتظمة الى سلسلة متتابعة من المراحل الزمنية القياسية المتكافئة؛ نصفية أو ربعية، ولا سيما على حالة الدول العربية، وخاصة اليمن.

أدوات ومصادر البحث

تم الاعتماد على البيانات المالية السنوية الدورية، الصادرة عن الجات والهيئات الرسمية، المعبرة عن مؤشرات واقع المتغيرات/العوامل السياسية والاقتصادية المالية، لجميع المتغيرات المستقلة والتابعة المستهدفة بالدراسة، وأهم هذه المصادر ما يلي:

- الحسابات والتقارير المالية السنوية الوطنية الصادرة عن الحكومات اليمنية المتعاقبة للسنوات المحددة كفترة زمنية قياسية للتحليل.
- اصدارات البنك الدولي الدورية بمختلف مكاتبه وفروعه وهيئاته.
- الكتاب السنوي: الأسلحة، ونزع السلاح، والأمن الدولي، الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام
- الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة وملفات البيانات، وتقديرات البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الخاصة بإجمالي الناتج المحلي لدول العينة.
- حيث تتوفر جميع هذه المصادر، في نسخ رقمية إلكترونياً، على شبكة الأنترنت؛ خلال تاريخ اجراء هذه الدراسة؛ على مواقع الانترنت النشطة، للجهات الرسمية المعتمدة، من أهمها:

- موقع بيانات البنك الدولي بجميع قنواته وفروعه، <http://data.worldbank.org>
- مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية/ مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان/ معهد فريزر، (مؤشرات الحرية الاقتصادية: <http://www.freetheworld.com> & <http://www.fraserinstitute.or> & www.omanirf.org
- منظمة الشفافية الدولية (مؤشر مدركات الفساد: www.transparency.org/cpi & <http://www.transparency.org/lpi/index.html#cpi>
- موقع هايتي - مؤشر اقتصاد المعرفة، الرابط: <http://www.transparency.org/lpi/index.html#cpi>
- التصميم المنهجي لمتغيرات البحث ونموذجه النظري.

أ (متغيرات الدراسة.

لقد تحددت الدراسة نظرياً، بأربعة متغيرات مستقلة (وهي المؤشرات/العوامل السياسية الرئيسية) و متغير تابع واحد وهو (عجز الموازنة العامة للدولة)، وذلك على النحو الموضح في النموذج النظري المحدد بالمصفوفة التالية:

جدول (1) النموذج النظري لمتغيرات الدراسة ومحددات العلاقة الفرضية فيما بينها						
المتغير/ العوامل	المؤشر	الرمز	التعريف النظري لوصف المؤشر	البيانات القياسية المعتمدة	الفروض النظرية	المتغيرات المستقلة
النظام السياسي	مؤشر حالة الديمقراطية	PX1	مؤشر قياسي دولي منهجي يبنى على أساس تقييم سنوي دوري منهجي لسمات ومعايير فرعية سياسية تتعلق بنوع النظام السياسي ومستوى الحريات العامة وحماياتها، والعدالة والنزاهة	درجة من 100	عكسي (إيجابي)	
الاستقرار	مؤشر الحرية الاقتصادية	PX2	مؤشر قياسي دولي منهجي يبنى على أساس تقييم سنوي دوري منهجي لدرجات عدد من المعايير الفرعية تتعلق بالقوانين والأنظمة والتسهيلات السياسية للتجارة وحماية وتأمين حقوق ورؤوس الأموال للشركات والمستثمرين والتجار ورجال الأعمال الكبار الذين يشكلون عصب الاقتصاد الوطني	درجة من 100	عكسي (إيجابي)	
الفساد	مؤشر مدركات الفساد	PX3	يشير مؤشر مدركات الفساد الى تصورات خبراء التقييم الدوليين والمحليين، لمدى انتشار الفساد في القطاع العام (أي الفساد الإداري والسياسي) في مؤسسات القطاع العام، ويشمل عدة أبعاد (كالرشوة، والوساطة، وسوء استغلال السلطة، وعدم الحماية القانونية ... الخ)، ويعتمد مؤشر مدركات الفساد على آراء الخبراء ورجال الأعمال الذين تشملهم الاستقصاءات والاستبيانات في تقييم الدول.	درجة من 100 (الدرجة مئة تمثل تعني دولة خالية من الفساد)	عكسي (إيجابي) بناءً على نمط المقياس حيث تمثل الدرجة الأعلى نزاهة	
الانفاق العسكري	مؤشر حجم الانفاق العسكري	PX4	البيانات المتعلقة بالإنفاق العسكري المستمدة من معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام مأخوذة من تعريف حلف الناتو، وهو يشمل جميع النفقات الجارية والرأسمالية على القوات المسلحة، بما في ذلك قوات حفظ السلام، ووزارات الدفاع والهيئات الحكومية الأخرى المشاركة في مشروعات دفاعية، والقوات شبه العسكرية إذا حكم بأنها مدربة ومجهزة للعمليات العسكرية، والأنشطة الفضائية العسكرية	الإنفاق العسكري (% من إنفاق الحكومة المركزية)	طردى (سلبى)	
المتغير التابع: عجز الموازنة العامة للدولة	Y		الفجوة الحقيقية بين حجم الناتج/الإيرادات المحلية الإجمالية وحجم النفقات/المصروفات العامة للدولة خلال السنة المالية المناظرة.	الفرضية النظرية العامة: هناك على الأقل عامل (سياسي) يشكل أعظم العوامل السياسية		

جدول (1) النموذج النظري لمتغيرات الدراسة ومحددات العلاقة الفرضية فيما بينها					
المتغير/ العوامل	المؤشر	الرمز	التعريف النظري لوصف المؤشر	البيانات القياسية المعتمدة	الفروض النظرية
			العجز = إجمالي الانفاق العام للسنة ÷ إجمالي الناتج المحلي لنفس السنة	المؤثرة في حدوث عجز الموازنة	

ب (النموذج النظري القياسي للدراسة في صيغته الرياضية العامة:

تنتقل الدراسة في تحديد نموذجها النظري القياسي للعلاقة بين المتغيرات؛ من افتراض نظري رئيس مفاده:

"إن العلاقة بين عجز الموازنة (كمتغير تابع) والعوامل السياسية (كمتغيرات مستقلة) علاقة قياسية كمية خطية يمكن كتابة صيغتها الرياضية العامة في صورة المعادلة التالية:

$$Y = (Px_{1,...,n})dt \text{ ----- (1)}$$

حيث: Y هو العجز في الموازنة (المتغير التابع)؛ و P هو البعد السياسي (المتغير المستقل) ويضم عدة متغيرات مستقلة فرعية $X_1: X_n$ ، و d هو البلد/الدولة المستهدفة بالدراسة؛ و T هي الفترة الزمنية (السنة/المالية) المحددة للقياس عندها.

والصيغة في أبسط تعبير رياضي تشير إلى أن (عجز الموازنة) دالة في البعد (السياسي) وتخضع لتأثير عدد $(X_{1,...,n})$ من العوامل السياسية المباشرة (ضمن الأبعاد الثلاثة). وتعني رياضياً أن معدل التغير الكمي في عجز الموازنة العامة لأي دولة ما في أي فترة زمنية قياسية يمكن الاستدلال عليه والتنبؤ به كمياً خلال تلك الفترة من المؤشرات القياسية المناظرة لمجموعة العوامل السياسية العامة في الدولة ذاتها للفترة القياسية نفسها؛ وفق صيغة نموذجية نظرية قياسية تعبر عن العلاقة بين متغيرات الدالة في صورة معادلة رياضية نموذجية (أسية أو خطية.. عكسية أو طردية.. قوية أو ضعيفة.. الخ).

وفي ضوء ما سبق، وانطلاقاً من نظرية الانحدار الخطي البسيط، فإن الصورة العامة لشكل النموذج النظري القياسي الأولي لهذه الدراسة، يتحدد بالصورة الرئيسية التالية:

$$Y = (b_{1,...,n})Px_{1,...,n} + (d_{1,...,n}) \text{ -- (2)}$$

حيث $(b_{1,...,n})$ معاملات ثابتة تحددية لأثر العوامل المستقلة؛ و $(d_{1,...,n})$ ثابت عام.

ولما كان الهدف الذي تسعى الى تحقيقه الدراسة الحالية هو تحديد أي المتغيرات المستقلة (أي العوامل السياسية) الأقوى تأثيراً في عجز الموازنة؛ فإن النموذج القياسي الكمي لأثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع والذي سعت الدراسة الى تحديده وتقديره علمياً، من خلال التحليل الاحصائي للبيانات المالية المتوافرة حول عينة الدراسة؛ هو نموذج قياسي جديد سيختزل في علاقة جزئية يتكون طرفها الأيمن من عامل مستقل واحد على الأقل وهو العامل الذي سيظهر الأقوى تأثيراً وفق نتائج الاختبار الاحصائي لتحليل الانحدار الخطي المتعدد.

وبناءً على ما سبق، فإن النموذج النظري القياسي الذي تبنته الدراسة وتوسعى الى تقديره، يمكن صياغته رياضياً على الصورة (التفصيلية) التالية:

$$(3y_{Px} = \pm(b_1)Px_1 \text{ Or } \pm(b_2)Px_2 \text{ Or } \pm(b_3)Px_3 \text{ Or } \pm(b_4)Px_4 \pm B_p \dots)$$

حيث؛ Y هو العجز في الموازنة (المتغير التابع)؛ و $Px_{1..4}$ هو المتغير/البعد السياسي (المتغير المستقل) ويضم عدة متغيرات مستقلة فرعية هي:

Px_1 وهو المتغير/ المستقل الفرعي الأول ويعبر عن عامل (مؤشر الديمقراطية).

Px_2 وهو المتغير/ المستقل الفرعي الثاني ويعبر عن عامل (مؤشر الحرية الاقتصادية).

Px_3 وهو المتغير/ المستقل الفرعي الثالث ويعبر عن عامل (مؤشر الفساد المدرك).

Px_4 وهو المتغير/ المستقل الفرعي الرابع ويعبر عن عامل (مؤشر الانفاق العسكري).

والمعادلة (3) ككل هي النموذج النظري القياسي في صيغته الرياضية العامة للدراسة الحالية؛ وتعني أن معدل التغير في عجز الموازنة العامة للدولة يمكن حسابه لأي سنة مالية ماء من خلال علاقة خطية يتألف طرفها الأيمن (المعاملات/الحدود القياسية) من مؤشر واحد على الأقل من العوامل السياسية الأربعة مضروبة هذه العوامل في معاملات ثابتة قياسية زائد أو ناقص ثابت عام.

أساليب وطرق التحليل الاحصائي القياسي المتبعة في الدراسة.

المعالجة الرياضية الأولية لتكميم البيانات الخام احصائياً

لغرض تجهيز البيانات الخام في مصفوفة بيانات خام قابلة للتحليل القياسي كمعلومات احصائية، فقد قامت الباحثة بإجراء عملية تحويل رياضي احصائي لبيانات جميع المتغيرات، إلى أوزان نسبية، وذلك على النحو الآتي:

- استخراج الدرجة الكلية لقيمة المتغير خلال الفترة الزمنية ككل، وذلك من خلال حساب المجموع جميع قيمه السنوية للفترة الزمنية. ما يعني إذن أن الدرجة الكلية لقيمة المتغير (المجموع) ستكون حتماً أكبر من أي درجة خام لأي سنة.
- حساب الوزن النسبي لحجم تمثيل كل قيمة سنوية في الدرجة الكلية، من خلال قسمة الدرجة الخام لقيمة المتغير خلال تلك السنة على الدرجة الكلية المحسوبة في الخطوة السابقة.
- وفي ضوء التحويل السابق، تم الحصول على مصفوفة البيانات الاحصائية الموحدة لجميع المتغيرات/العوامل وذلك على مستوى كل مرحلة ربعية (5 سنوات) وعلى مستوى كل مرحلة نصفية (10 سنوات) وعلى المستوى العام للفترة القياسية كاملة.

المعادلات الاحصائية الأولية المستخدمة في الدراسة:

لغرض الحصول على النتائج العامة، والمتعلقة بالإجابة على السؤال الأول للبحث؛ فقد تم استخدام المعادلات الحسابية والمقاييس الاحصائية المناسبة، وهي كما يلي:

- الأوزان النسبية المئوية السنوية (%) من الدرجة الكلية للفترة الزمنية) وذلك كدرجات قياسية مباشرة للتعبير عن القيم الحقيقية لواقع المتغيرات/العوامل المستقلة والتابعة، لجميع المتغيرات، على المستوى السنوي للدولة.
- المتوسطات الحسابية لحساب الدرجات العامة المتعلقة بواقع المتغيرات خلال المراحل الزمنية الربعية والنصفية، على المستوى الكلي لدولة العينة.
- معادلة النسبة والتناسب لحساب معدل التغير الكلي للمتغيرات خلال الفترة بين المرحلتين النصفيتين؛ من خلال المعادلة: معدل التغير = (درجة النصف 2 ÷ درجة النصف 1)

طريقة التحليل الاحصائي المناسبة لتقدير النموذج القياسي الكمي.

اعتمدت الدراسة على الأساليب والطرق الاحصائية القياسية الملائمة لطبيعة التوزيع الاعتدالي للبيانات الخام، وذلك على النحو الآتي:

- الاعتماد على منهج وطريقة (المربعات الصغرى) للتأكد من أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تتبع شكل (الدالة الخطية) علاقة خطية.
- تطبيق اختبار تحليل التباين لتحقيق من شرط المعنوية الكلية للنموذج الخطي المقدر باستخدام احصاء (ف) [F- test] للانحدار والخطأ الكلي.
- للتحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي (وجود استقلال ذاتي بين البواقي)، لتفادي الاخطاء الزائفة، بين المتغيرات والمعاملات التفسيرية، تم اجراء منهجية اختبار داربن واتسن (DW test)، عند مستوى معنوية (0.05) وقد بلغت قيمة (DW) المحسوبة وفق نتائج الجدول رقم 1، (2.238)، ومقارنتها مع القيمة الحرجة ؛ تبين أن قيمة (DW المحسوبة) تقع ضمن المدى ($2 < DW < 4 - du$)؛ ما يعني أن قيمة (DW) تحقق شرط عدم وجود ارتباط ذاتي (أي ان هناك استقلال معنوي بين البواقي) وبالتالي تم انتفاء احتمالية وجود ارتباط زائف.
- للتحقق من شرط عدم الازدواج الخطي بين المتغيرات التفسيرية تم تطبيق طريقة التكامل المشترك (Coefficients) باستخدام احصاء (VIF) (معامل تضخم التباين) لمعاملات التحديد للمتغيرات التفسيرية، وتبين أن قيم (VIF) لبعض المتغيرات مستقلة/تفسيرية أكبر من القيمة الحدية (5) لمعامل (VIF)، ولبعضها الآخر أقل من القيمة الحدية (5)؛ وبناءً على هذه النتيجة يتبين أن طريقة المربعات الصغرى برغم صلاحيتها لتقدير معالم النموذج القياسي، لكنها ليست الطريقة المثلى المناسبة لتوفيق النموذج المقدر واختزالها الى عواملها الحقيقية المحددة (الأقوى) ضمن كل محور؛ ولهذا فقد لجأت الدراسة الى استخدام طريقة (Stepwise/الانحدار المتدرج) لتحديد واختزال النموذج القياسي المقدر الى الصورة القياسية النهائية، التي تتضمن اهم المتغيرات المستقلة تأثيراً وهو هدف الدراسة الرئيسي. وفي المحور التالي تستعرض الدراسة أهم النتائج التي تم الوصول اليها.

عرض نتائج البحث ومناقشتها

اليمن هي دولة عربية اسيوية، تحدها السعودية من الشمال والبحر الأحمر من الغرب، وخليج عدن من الجنوب، وعمان من الشرق، ولهذا فإن اليمن ذات موقع استراتيجي هام، حيث تطل على أهم ممرات التجارة الدولية التي تربط الشرق بالغرب (باب المندب). وتبلغ مساحة اليمن مساحة جغرافية اجمالية 555000 كم². ووفقاً للبيانات التقديرية للبنك الدولي في العام 2019 يبلغ سكان اليمن، 29.16 مليون نسمة تقريباً (البنك الدولي، 2019).

واليمن ذات طبيعة جغرافية متنوعة بين سهول وجبال وهضاب ووديان وسواحل وصحاري رملية ومحميات طبيعية، واليمن ذات مناخ طبيعي معتدل وموسمي غني بالأمطار، ما يجعل الموارد الزراعية والمائية أهم مصادر الثروة الوطنية. كما أن اليمن ذات حضارة تاريخية غنية بالمعالم الأثرية التاريخية المميزة، والتي تجعل السياحة من أهم الفرص الاقتصادية.

وبرغم أن النظام الجمهوري هو النظام الرسمي سياسياً وفق الدستور اليمني؛ إلا أن اليمن منذ مطلع 2015 تعاني من أزمة سياسية، تحولت الى حرب داخلية وإقليمية، أدت الى غياب النظام السياسي الشرعي في أغلب مناطقها، بفعل انقلاب مسلح نفذته جماعة انصار الله "الحوثيين" المسلحة أواخر العام 2014، لتصبح اليمن في حالة فوضى ولا استقرار سياسي.

وبسبب الأوضاع السياسية والأمنية المنهارة، فإن النظام الاقتصادي الوطني لليمن شبه منهيار ويدر وفق منطق اقتصاد الحروب، حيث توقفت رواتب موظفي الدولة منذ 2016 وعطلت الموازنات والنفقات العامة التشغيلية (الصباحي، 2021، 5). حيث تعطلت اغلب مصادر الثروة وتوقفت عمليات الانتاج والتصدير لقطاع النفط والمعادن.

ونتيجة السياسات المالية والنقدية الفاشلة يتضخم الاقتصاد سيما بعد طباعة نقدية جديدة دون تغطية، وازدواجية ادارة البنك المركزي، حيث اصبح للريال قيمتين (طبعة جديدة بسعر وقديمة بآخر، لذلك يستمر اسعار الصرف يوماً بعد يوم، (البنك الدولي، 2019). ما يجعل من دراستها كحالة اقتصادية مسألة ملحة ومهمة في ظل هذه الظروف الاستثنائية، وهذا ما حفز الباحثة الى اعتمادها كأحد دول العينة المستهدفة في إطار هذا البحث. وفي ضوء المعلومات والبيانات المتوفرة، عن المؤشرات المالية القياسية المستهدفة في هذه الدراسة، والمتعلقة بدولة الجمهورية اليمنية، فقد تم الحصول على النتائج الوصفية القياسية المطلوبة، وتعرضها الباحثة بالتفصيل في المحاور الرئيسية الثلاثة التالية:

أ) النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الأول.

ما واقع المؤشرات القياسية لمعدلات التغير المرحلية في متغير عجز الموازنة العامة لليمن والعوامل السياسية ذات العلاقة خلال الفترة الزمنية 2019/2000؟.

وللإجابة على هذا السؤال تم استخراج الأوزان النسبية والنسب المئوية لكل متغير من المتغيرات المستقلة والتابعة، على مستوى المراحل الربعية والنصفية والكلية للفترة الزمنية القياسية المستهدفة، وكانت النتائج على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول (2) نتائج واقع المؤشرات المالية القياسية خلال المراحل السنوية الربعية والنصفية للفترة/السلسلة الزمنية القياسية المتعلقة بدولة: اليمن .										
المتغيرات	المؤشرات		الأوزان النسبية لقيم المؤشر خلال المراحل الربعية والنصفية (من 100)						النتيجة الكلية	
	رمزه	المؤشر	2000: 2004	2005: 2009	2010: 2014	2015: 2019	2000: 2009	2010: 2019	معدل التغير	اتجاه التغير
محددات عامة	EX1d2_YEM	الناتج المحلي	26.52	26.56	26.2	20.73	53.07	46.93	0.884	انخفاض
	EX2d2_YEM	الانفاق الحكومي	25.69	30.21	24.5	19.6	55.9	44.1	0.789	انخفاض
العوامل السياسية المتغيرات المستقلة	PX1d2_YEM	مؤشر الديمقراطية	27.91	27.53	25.99	18.57	55.44	44.56	0.804	انخفاض
	PX2d2_YEM	مؤشر الحرية الاقتصادية	22.03	24.63	28.29	25.06	46.66	53.34	1.143	نمو
	PX3d2_YEM	مؤشر الفساد المدرك	29.91	28.5	24.07	17.52	58.41	41.59	0.712	انخفاض
	PX4d2_YEM	مؤشر الانفاق العسكري	30.47	21.35	24.22	23.96	51.82	48.18	0.930	انخفاض
المتغير التابع عجز الموازنة		y2d2_YEM	9.254	19.75	27.1	43.89	29.01	70.99	2.447	نمو

يتبين من نتائج الجدول اعلاه أن معدل التغير الكلي لعجز الموازنة بلغ (2.44) وهو مؤشر يدل على نمو حجم العجز السنوي، حيث تبين أن أعلى درجة عجز كانت في الخمس السنوات الأخيرة للفترة (2015-2019) حيث بلغت (43.89%)، يليها الخمس السنوات السابقة لهذه المرحلة بدرجة عجز بلغت (27.1%) للمرحلة (2010-2014)، يليها المرحلة السابقة لها (2005-2009) بدرجة عجز

بلغت (19.75%) فيما تبين أن أقل معدل عجز كان في المرحلة الأولى (2000-2004) بدرجة بلغت (9.25%).

وفيما يتعلق بنتائج معدلات التغير الكلي للمحددات/العناصر العامة الرئيسية للاقتصاد اليمني والموازنة العامة للدولة، ممثلة في (الايادات والانفاقات) العامة للدولة؛ فقد تبين أن مؤشري الناتج المحلي والانفاق العام لليمن، قد سجلا معدلي انخفاض كلي للفترة القياسية ككل، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي نهاية الفترة (0.884 وهي قيمة انخفاض) وبلغ معدل نمو الانفاق الحكومي (0.789 وهي قيمة انخفاض أيضاً) حيث أظهرت نتائج الدراسة، أن الناتج المحلي الاجمالي لليمن قد وصل إلى أعلى معدل نمو له في الفترة الربعية الثانية بقيمة بلغت (26.56) لكنه بدء بالتراجع والانخفاض ليصل في الفترة الربعية الاخيرة (2015-2019) الى ادنى معدل نمو له خلال الفترة القياسية ككل، حيث تراجع الى (20.73). وهذا يعني أن الناتج المحلي الاجمالي لليمن، قد شهد نمواً ملحوظاً خلال النصف الأول للفترة القياسية (2000-2009) لكنه تراجع عكسياً في النصف الثاني للفترة وهي الفترة التي تبدأ من (2010)، وهي نتيجة طبيعية ومتطابقة مع الواقع الحالي حيث بدأت اليمن منذ ربيع العام 2011 تشهد احتجاجات شعبية انتهت بصراعات سياسية ولا استقرار ووصل الأمر الى دخول اليمن في حرب داخلية وخارجية مفتوحة لازالت قائمة حتى اجراء الدراسة.

ولهذا نجد أيضاً بالمثل معدلات النمو في الانفاق الحكومي العامل لليمن، ضمن نفس الفترة القياسية، حيث شهد اعلى مستوى نمو له في الفترة 2009/2005 محققاً (30.21) لكنه تراجع الى ادنى مستوياته في الفترة الربعية الاخيرة 2019/2015 ليصل الى (19.6). أما فيما يتعلق بنتائج واقع مؤشرات العوامل السياسية المستهدفة بالدراسة، فقد تبين أن جميع العوامل/المتغيرات السياسية، قد سجلت معدلات تراجع/انخفاض ضمن المستوى الكلي للفترة القياسية ككل، باستثناء متغير الحرية الاقتصادية حيث سجل معدل نمو بلغت قيمته (1.143) نهاية الفترة القياسية، وقد تبين ان أعلى فترة زمنية شهدتها معدلات النمو القياسية للعوامل السياسية الأربعة، هي الفترة النصفية الأولى أي في المرحلة 2009/2000، فيما تراجعت معدلات النمو لجميعها باستثناء عامل الحرية الاقتصادية الى الخلف في النصف الثاني أي خلال الفترة 2019/2010م. وقد تبين أيضاً أن أقل العوامل السياسية تطوراً، هو عامل الفساد، حيث بقي الفساد مستشرياً على الدوام لتسجل اليمن ادنى مستويات عاماً بعد عام في تحقق معايير النزاهة والشفافية في ادارة الشؤون المالية والاقتصادية العامة للدولة.

ب (النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثاني.

هل توجد علاقة/أثر معنوي دال احصائياً عند (0.05) لمعدلات التغير المرحلية لمؤشرات واقع العوامل السياسية (الديموقراطية، الحرية الاقتصادية، الفساد، الانفاق العسكري) على العجز في الموازنة العامة لليمن خلال الفترة الزمنية 2019/2000؟.

وللإجابة على هذا السؤال تم استخراج القيم الاحصائية لمعاملات الارتباط الخطي الاحصائي بين المتغيرات المستقلة (العوامل السياسية) والمتغير التابع عجز الموازنة العامة للدولة، وفق منهجية تحليل الانحدار الخطي المتعدد، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ومعادلة ارتباط بيرسون للمعاملات الاحصائية القياسية لسنوات الفترة الزمنية القياسية، وكانت النتائج التي تم الوصول اليها كما في الجدول التالي:

جدول (3) النتائج العامة لتحليل الانحدار الخطي لتقدير النموذج القياسي العام للعلاقة بين المتغيرات السياسية بعجز الموازنة العامة للدولة باليمن خلال الفترة القياسية 2019/2000									
اختبار المعنوية الكلية للنموذج القياسي المقدر (ANOVA)					معاملات الارتباط والتحديد التفسيرية للنموذج Model Summary				
Sig.	F	Me Sq	درجة الحرية	Su of Sq	البيان	Std. Error	Ad R Sq	R Square	R معامل الارتباط
قيمة المعنوية	قيمة (ف)	متوسط المربعات	df	مجموع المربعات		الخطأ المعياري	م. التفسير المعدل	معامل التحديد	
.000(a)	75.6	11.1	12	133.3	Regression الانحدار	0.38327	0.979	0.992	.996(a)
دال ومعنوي		0.1	7	1.0	Residual الخطأ	, PX1d2_YEM, FX3d2_YEM, ,PX2d2_YEM PX3d2_YEM ,EX2d2_YEM			
b. Dependent Variable: y2d2_YEM: عجز الموازنة العامة للدولة:									المتغير التابع

مصفوفة العوامل الخطية العامة المكونة للنموذج الخطي الرياضي للعلاقة واختبار معنويتها الجزئية وفق اختبار Coefficients(a)						المتغيرات وعواملها		
Standardized Coefficients			Unstandardized Coefficients					
Sig.	T	Beta	Std. Error	B				
0.095	1.930		4.568	8.815	الثابت	العامل/المؤشر	المتغير	المتغيرات المستقلة
0.002	-	-0.424	0.278	-1.298	PX1d2_YEM	الديموقراطية	1	

	4.678							السياسية
0.050	2.363	0.135	0.239	0.565	PX2d2_YEM	الحرية الاقتصادية	2	
0.256	-1.238	-0.212	0.426	-0.528	PX3d2_YEM	الفساد	3	
0.938	-0.080	-0.006	0.209	-0.017	PX4d2_YEM	الانفاق العسكري	4	
Y2_yem					عجز الموازنة		المتغير التابع	

ومن نتائج الجدول اعلاه يتبين ان المتغيرات المستقلة تتمتع وفق نموذج الانحدار الخطي بمعامل ارتباط كبير ($R = 0.99$) وهو معامل قوي جداً، ومعامل تحديده المعدل بلغت قيمته ($Ad R Sq = 0.97$) ما يعني ان المتغيرات ككل لها قدرة على تفسير (97%) من التغير في العجز الموازني، وقد تبين ان النموذج الخطي الكلي المقدر دال ومحدداته معنوية وفق اختبار التباين (حيث بلغت قيمة الدلالة (0.000) أصغر من مستوى المعنوية (0.05)). كما أظهرت نتائج تحديد معالم النموذج بجميع متغيراته التفسيرية (نتائج مصفوفة العوامل الخطية المكونة للنموذج) أن قيمة الثابت العام للنموذج الخطي بلغ (8.815) .

غير أن النتائج ذاتها أظهرت وفق معاملات الدلالة لاختبار (t) للعوامل، أن هناك عوامل غير معنوية حيث كانت قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعنوية (0.05) ما يعني انه يجب تقدير النموذج الأفضل لاختزال العوامل الحقيقية الأقوى المحددة للنموذج الخطي المثالي وتوقيفه وفق اختبارات احصائية مناسبة. ولتحقيق ذلك تم تطبيق طريقة (Stepwise) لتقدير النموذج الأمثل المختزل لأهم المتغيرات/العوامل المستقلة الأقوى تأثيراً في عجز الموازنة، كما سيتضح ضمن الجزء (ج) تالياً.

ج (النتائج المتعلقة بالإجابة على السؤال الثالث.

ما النموذج القياسي الأمثل لاختزال أهم العوامل السياسية (الديموقراطية، الحرية الاقتصادية، الفساد، الانفاق العسكري) المؤثرة في عجز الموازنة العامة لليمن خلال الفترة 2019/2000؟.

وللإجابة على هذا السؤال تم استخراج القيم الاحصائية لمعاملات الارتباط الخطي الاحصائي بين المتغيرات المستقلة (العوامل السياسية) والمتغير التابع عجز الموازنة العامة للدولة، وفق منهجية تحليل

الانحدار الخطي المتعدد، وباستخدام طريقة الانحدار المتدرج، وكانت النتائج التي تم الوصول إليها كما في الجدول التالي:

جدول (4) نتائج توفيق النموذج الأمثل للعامل السياسي المؤثر في عجز الموازنة باليمن للفترة 2019/2000

النموذج	العامل	الطريقة
1	PX3d2_YEM	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).
2	PX4d2_YEM	Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100).

محددات ارتباط وقدرة تفسير العامل المؤثر الأول في عجز الموازنة (Summary)			
Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square(a)	R
0.99650	0.860	0.867	.931(a)

العامل المختزل الأمثل المثبت ونموذجه القياسي وفق نتائج (Coefficients)						
Standardized Coefficients			Unstandardized Coefficients		المتغير المفسر ومعاملاته	
Sig.	T	Beta	Std. Error	B		
0.000	15.175		1.093	16.594	الثابت	(الفساد) * عجز الموازنة
0.000	-10.830	-0.931	0.214	-2.319	PX3d2_YEN	

Excluded Variables العوامل المستبعدة					
Collinearity Tolerance	Partial Correlation	Sig.	T	Beta In	Model
0.262	-0.311	0.194	-1.351	-.222(a)	PX1d2_YEM
0.890	0.398	0.092	1.787	.154(a)	PX2d2_YEM

0.946	-0.629	0.004	-3.333	-.236(a)	PX4d2_YEM
-------	--------	-------	--------	----------	-----------

ومن الجدول اعلاه يتبين أن الطريقة التوفيقية (Stepwise) قد اختزلت العوامل السياسية المؤثرة في عجز الموازنة، في عاملين فقط، غير أن العامل الأبرز والذي حصل على الرتبة الأولى هو العامل (PX3d2_YEM) وهو مؤشر (الفساد السياسي)؛ حيث اتضح من نتائج (Model Summary) أن لهذا المؤشر قدرة تفسيرية لحدوث التغير في عجز الموازنة بنسبة (86.0%) وفقاً لقيمة معامل التحديد المعدل Adj. R Sq. وبناءً على نتائج (Coefficients) فإن النموذج القياسي الذي تم توقيفه، للمتغيرات السياسية المؤثرة في عجز الموازنة العامة لدولة اليمن يختزل إلى الصورة القياسية التالية:

$$Y_{Ex} YEM = 16.594 - 2.31Px_3$$

حيث وأظهرت نتائج اختبار دلالة ومعنوية الثابت والمعامل لهذا النموذج المختزل، الذي تم توقيفه، وفق طريقة (Standardized Coefficients) لاختبار (t)، إذ بلغت قيمة المعنوية (sig) للثابت والمعامل على الترتيب (0.00)، (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوي (0.05)، ما يعني معنوية ودلالة النموذج من الناحية الاحصائية. وأخيراً تبين من مخرجات الاحصائيات المطبقة لتوفيق النموذج المختزل (Excluded Variables) أنه تم استبعاد باقي العوامل السياسية باعتبارها إما ثانوية أو غير معنوية.

خلاصة:

ومن خلال النتائج السابقة المعروضة في (أ، ب، ج) آنفاً، فإن النموذج الخطي لأثر المتغيرات المستقلة (العوامل السياسية) على المتغير التابع (العجز في الموازنة)، يمكن كتابتها بصورة تفصيلية مرتبة، في النموذج القياسي العام الكلي بالصورة القياسية التالية:

$$Y_{Px_YEM} = 8.815 - 1.298Px_1 + 0.565Px_2 - 0.528Px_3 - 0.017Px_4$$

وإذا ما أردنا تقدير النموذج القياسي الكلي الأمثل، على الصورة

$$Y_{E,P,F} B \pm bPx_i$$

حيث i يمثل العامل السياسي الأقوى تأثيراً، فإنها تأخذ الصيغة الرياضية الخطية النموذجية التالية:

$$Y_{P_YEM} = 16.594 - 2.31Px_3$$

وهي الصورة النهائية للنموذج النظري القياسي المقدر، التي سعت الدراسة الى تقديره وتوقيفه بالتحليل الاحصائي لدولة اليمن في ضوء البيانات المتوافرة للفترة القياسية.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء النتائج توصي الباحثة بما يلي:

- على الحكومة اليمنية أن تسارع في بناء نظام اقتصادي وطني متكامل لتأطير آليات وأدوات حيادية ادارة القطاع المالي والمصرفي للدولة بما في ذلك البنك المركزي اليمني.
- على وزارة المالية باليمن، ان تسعى جاهدة إلى خلق استقرار مالي واقتصادي، من خلال تبني حزمة اصلاحات اقتصادية واسعة تحد من أثر العوامل السياسية على الموازنة العامة للدولة، ولا سيما في جانب اعداد وتخطيط الموازنة العامة للدولة.
- على ادارة البنك المركزي اليمني، أن تتبنى نهج ادار حديث يحقق نمو الايرادات المالية العامة، التي تعتمد على مصادر الثروة الوطنية المستدامة، بما يضمن تغطية العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة.
- على ادارة المجالس المحلية بالمحافظات اليمنية، أن تلتزم بتوجيهات وقرارات وسياسيات البنك المركزي الوطني، في حشد الايرادات، وتطبيق قوانين ومعايير الشفافية والنزاهة في ادارة الحسابات الحكومية المحلية بمختلف القطاعات.
- واخيراً توصي الدراسة الجهات الحكومية الرسمية المسؤولة عن الاقتصاد اليمني، أن تتخذ قرارات صارمة ورادعة فعلية، للحد من التدخلات السياسية السلبية في فرض وتخصيص بنود النفقات العامة، وترشيدها، بما يضمن معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة.

واستكمال لهذا البحث، تقترح الدراسة الحالية ما يلي:

- اجراء دراسات مماثلة في باقي الدول العربية وخاصة الدول التي تعاني من أزمة سياسية وانهايار اقتصادي متزامن، كالعراق وسوريا ومصر.
- اجراء دراسة مماثلة في اليمن بتطبيق المنهجية نفسها على المتغيرات والعوامل المالية والمصرفية وكذا المتغيرات والعوامل الاقتصادية العامة للدولة.
- تنفيذ دراسات وأبحاث تجريبية، لاختبار موثوقية النموذج القياسي المقدر الذي تم الوصول اليه، في بيانات بحثية مختلفة، ومقارنة النتائج التي سيتم الوصول اليها مع نتائج الدراسة الحالية.

- اعداد دراسات وابحاث ميدانية تحليلية، لاستكشاف المصادر الرئيسية، التي تزيد من حدة تأثير العوامل السياسية على القطاع الاقتصادي في اليمن، ووضع الرؤى والتصورات الاستراتيجية الاقتصادية والمالية الملائمة لانعاش الاقتصاد اليمني.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية. (2018). " قاموس المصطلحات المالية الأكثر استخداماً بالأسواق المالية، منشورات اتحاد هيئة الأوراق المالية العربية، دبي الامارات.
- البسام، بسام بن عبدالله (2020). " حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 17، العدد 2، (8) ديسمبر 2020، ص.ص 175-209.
- البسام، بسام بن عبدالله. (2018). " حوكمة الميزانية العامة في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 17، العدد 2 (8)، ص 175-209، منشورة على الرابط: <https://doi.org/10.36394/jhss/17/2B/7>
- بلحشاني، صباح، وقاسي، أمال، (2018). تأثير الاستقرار السياسي في اقتصاديات النمو الاسيوية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور.
- البنك الدولي (2019). "قاعد بيانات تقرير التطلعات الاقتصادية العالمية، اكتوبر 2019"، منشورات صندوق النقد الدولي.
- الحاج، حسن. (2007). "عجز الموازنة: المشكلات والحلول"، ورقة بحثية، السلسلة الدورية لقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 63، اصدارات المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- دردوري، الحسن، (2016)، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خضير، الجزائر.
- زعرب، حمدي شحده. (2006). "مشاكل اعداد الموازنات وتنفيذها في بلديات قطاع غزة دراسة ميدانية"، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد 14 ع 2 ص 295-316.
- زكي، رمزي (1992). " الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث"، سينا للنشر، القاهرة، مصر.
- شائي، سلام كاظم. (2011). " تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1988-2009"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، العراق.
- صالح، ناصر (2019). " عدم الاستقرار السياسي المفهوم والمؤشرات"، مجلة دراسات سياسية، المعد المصري للدراسات، عدد 6 سبتمبر 2019. ص.ص 1-16.
- الصباحي، منير محمد (2021). " المخاطر الاستراتيجية لأزمة انقطاع المرتبات على التعليم في اليمن"، مركز العربية السعيدة للدراسات، دراسة بحثية ميدانية منشورة على الموقع الرسمي للمركز.
- صندوق البنك الدولي (2018) . وثيقة صادرة عن البنك الدولي، تقرير رقم: EG-110036، طاعات الممارسات العالمية للطاقة والصناعات الاستخراجية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- صندوق النقد الدولي، (2014). دليل احصاءات الدين الخارجي، الطبعة العربية، واشنطن العاصمة.
- طاقة، محمد، و العزاوي، هدى. (2007). " اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة، عمان الأردن.
- عبدالراضي، ياسر عبدالحميد؛ وآخرون (2020). " دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي"، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان، المجلد 1، العدد 1، يونيو 2020.
- العدوان، خالد عيسى، الابعاد السياسية للموازنة العامة للدولة، عماد البحث العلمي، العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، المجلد 41، العدد 3.
- قدي، كريمة، (2015). الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في الشمال الأفريقي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقاند، الجزائر.
- لكرمان، سوزان روز. (2003). " الفساد والحكم – الاسباب والعواقب والاصلاح"، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية عمان الأردن.
- محمد، منال جابر مرسى. (2021). " العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص 361-408.
- محمد، منال جابر موسى (2017). " أسباب الفساد في مصر دراسة قياسية للفترة 2000-2017"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، عدد 2017/10/23، ص.ص 641-702.

- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (2016). "التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي الصادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية.
- منظمة الشفافية الدولية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " (2015) (TI-DSP). "مؤشر مكافحة الفساد في قطاع الدفاع- النتائج الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، برنامج الدفاع والأمن بمنظمة الشفافية الدولية.
- مولانا، احمد، (2020). الانفاق العسكري وسياسات التسليح في ظل كورونا، المعد المصري للدراسات، مصر.
- ناصر، عبير علي، (2019)، دور ادوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS) المجلد (14)، العدد (48)، العراق.

المراجع الأجنبية:

Clara Delavallade,(2016). Corruption and Distribution of Public Spending in Developing Countries, Journal of Economics and Finance 30(2).

Commercial Contracts' (2015) American Journal of Comparative Law Supplement 185;

O.B. Chervyakova, 'Effects of Corruption Risks on Access to Information Resources: The Question' (2015) Problems of Legality.

Daniel Kotin :The Causes Of Government Budget Deficits :An Empirical Reexamination Of Partisan And Institutional Effects , IMF Staff Papers 1997,.P23 _24

Dictionnaire Larousse, (2018). Paris, Larousse.

Guido Tabellini & Alberto Alesina : Voting On The Budget Deficit, American Economic Association, The American Economic Review. Vol 80, No. 1, 2010

James H. Stock and Mark W. Watson, (2016). «A Simple Estimator of Cointegrating Vectors in Higher Order Integrated Systems,» Econometrica, vol. 61, no. 4.

Jean Erik lane and Svante Arson, (2019). politics and society in western Europe, London: Sage publications, fourth edition.

Kiva Maidanik,(2017). 'Corruption, Criminalization, Kleptocracy' Russian Politics and Law 5; Obiajulu Nnamuchi, 'Kleptocracy and Its Many Faces: The Challenges of Justiciability of the Right to Health Care in Nigeria' Journal of African Law ; Sarah Chayes, 'Kleptocracy in America: Corruption Is Reshaping Governments Everywhere' (2017) 96 Foreign Affairs.

Krzysztof Kasianiuk, Collegium Civitas (2015).A Dual System Approach to the Policy Process Analysis, This is a modified version of the paper prepared and presented during the International Conference on Public Policy, Milan, 1-4 July 2015.

UNCTAD& GDS& APP. (2017). Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland

Ziada ,Mai ,(2015) controversial relationship between Military expenditure and economic growth case of "Arab countries and Israel , Master Thesis, College of Administrative and Economic Sciences, Al Azhar university.